

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9521

الجمعة، 29 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس السيد دي لا غاساكا ..... (إكوادور)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي ..... السيدة إيفيستغنيفا

ألبانيا ..... السيد خوجة

الإمارات العربية المتحدة ..... السيدة نسبية

البرازيل ..... السيد فرانسوا دانيز

سويسرا ..... السيد هاوري

الصين ..... السيد غنغ شوانغ

غابون ..... السيدة نغيما ندونغ

غانا ..... السيد أغيمان

فرنسا ..... السيد دو ريفيير

مالطة ..... السيدة غات

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ..... السيدة باربرا وودوارد

موزامبيق ..... السيد فرنانديز

الولايات المتحدة الأمريكية ..... السيدة براون

اليابان ..... السيد يامازاكي

## جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

رسالة مؤرخة 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن  
(S/2023/856)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



23-43217 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة 10/00.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## الحالة في أفغانستان

رسالة مؤرخة 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/856)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند

المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/1056، التي

تتضمن نص مشروع قرار قدمته الإمارات العربية المتحدة واليابان.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/856،

التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة

من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار

المعروض عليه.

أعطي الكلمة أولاً لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء

ببيانات قبل التصويت.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان

بالنيابة عن الإمارات العربية المتحدة واليابان، بصفتنا مشاركين في

الصياغة بشأن الحالة في أفغانستان.

أبدأ بشكر الرئاسة الإكوادورية على تحديد موعد هذا الاعتماد

اليوم.

لقد قدم التقرير المتعلق بالتقييم المستقل بشأن أفغانستان (انظر

S/2023/856) إلى مجلس الأمن في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، وفقاً

للقرار 2679 (2023)، الذي اتخذ بالإجماع في آذار/مارس من هذا

العام. ومنذ تقديم التقرير، أتيحت لأعضاء المجلس مناسبات متعددة

للتداول بشأن التقييم وتوصياته، داخل هذه القاعة وخارجها.

وتؤمن الإمارات العربية المتحدة واليابان إيماناً راسخاً بأن التقييم المستقل يشكل أفضل أساس للمناقشات بشأن المضي قدماً. واستناداً إلى ذلك الإيمان، وضعنا مشروع قرار (S/2023/1056) يبين موقف المجلس منه، مع الإنصات بعناية إلى آراء أعضاء المجلس. ومشروع القرار المعروض علينا نتاج لمشاوراتنا، ونحن على استعداد لأن يطرح للتصويت عليه اليوم.

وسيعبر مشروع القرار، بمجرد اعتماده، عن تصميم المجلس القوي على تيسير وضع استراتيجية جديدة لمعالجة طائفة واسعة من المسائل في أفغانستان وتحديد مسار الآليات الدولية اللازمة لمعالجتها. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشدد على أن مشروع القرار يسلط الضوء على الحاجة إلى زيادة المشاركة الدولية بطريقة أكثر اتساقاً وتنسيقاً وتنظيماً، كما يذكر التقييم المستقل.

وباعتماد مشروع القرار هذا، سنبرهن أيضاً لشعب أفغانستان - بما في ذلك السلطات ذات الصلة والنساء والفتيات والمجتمع المدني - أن المجتمع الدولي لا يزال ملتزماً بتحقيق السلام والاستقرار والرخاء والشمول في أفغانستان. فلا يزال البلد يواجه تحديات هائلة، وينبغي لنا أن نواصل اهتمامنا به وأن نزيد ذلك الاهتمام.

وقبل أن أختتم بياننا، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة والقيمة في مشروع النص وعلى مرونتهم. فقد حافظنا على الوحدة بشأن ملف أفغانستان هذا العام، ونأمل أن نتمكن من إبقائه على ذلك النحو مع اقتراب نهاية العام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون:

لا أحد

المنتخبون عن التصويت

الاتحاد الروسي، الصين

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** نال مشروع القرار 13 صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار 2721 (2023).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** بالنسبة عن الإمارات العربية المتحدة واليابان، أود أن أعرب عن عميق امتناننا لاعتماد مشروع القرار اليوم. وأشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على تعزيزهم، خلال العام الماضي، التزامنا المشترك والدائم تجاه أفغانستان. وأود أيضا أن أنوه بالسفير فريدون سينيرلي أوغلو وفريقه على عملهم المثالي في التقييم المستقل (انظر S/2023/856). وأخيرا، والأهم، أود أن أشيد بالأفغان - النساء والفتيات والرجال والفتيان، البشتون والطاجيك والهزارة والأوزبك والسنة والشعبة والمسيحيين والسيخ والهندوس - بكل تنوعهم العرقي والديني الرائع، في البلد وفي الشتات. وأحبي روحهم التي لا يمكن كبتها وتفانيهم الذي لا يتزعزع من أجل أفغانستان يعمها السلام مع نفسها وشعبها ومنطقتها والعالم. وأود أن أؤكد لهم أننا أيضا ملتزمون بأفغانستان كهذه.

لقد أصدرت طالبان، في مثل هذا الوقت من العام الماضي، بعضا من أسمى مراسيمها حتى الآن. فقد منعت الفتيات من التعليم بعد الصف السادس، وسرعان ما أتبع ذلك بحظر عمل النساء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وما كان واضحا آنذاك - وهو واضح تماما الآن - هو أنه لا توجد استراتيجية دولية متماسكة لأفغانستان. إن أفغانستان وشعبها - ولكي نكون واضحين وضوح الشمس، بما في ذلك نساؤها وفتياتها - معزولان، ويتركبان لينافحا عن

نفسهما بينما يستغل الغرباء مأساتهما للانتشاح بثوب الفضيلة بطريقة استعراضية ولتحقيق مصالحهم الذاتية على نحو ينم عن الاستخفاف. فالأفغان يكافحون للحصول على الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والعيش الكريم. وكل ما يقف في وجه الانهيار التام مزيج من المساعدات الإنسانية ذات النوايا الحسنة ولكنها غير مستدامة.

فليكن اليوم إيذانا ببداية النهاية لكل ذلك. وربما أمامنا الفرصة الأخيرة لتغيير المسار بشأن أفغانستان. وسيتطلب ذلك تنازلات من الجميع.

ويطلق القرار 2721 (2023) نهجا دوليا مبدئيا وعمليا تجاه أفغانستان. ويركز ذلك النهج على مصالح الأفغان ويجسد في الوقت نفسه الحاجة إلى المشاركة الإقليمية والدولية. ومن شأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المنسق الخاص، على أقل تقدير، أن يحقق الاتساق في نهج المجتمع الدولي الذي غالبا ما يكون مخصصا وقائما على رد الفعل. ويدشن القرار مسارا صعبا، ولكنه عملي، نحو جعل أفغانستان دولة مزدهرة تنعم بالسلام والأمن والاستقرار، بينها الأفغان من أجل الأفغان.

لقد كان هذا العام مثمرا لمجلس الأمن بشأن أفغانستان. ففي خضم تزايد الانقسام والاستقطاب، حافظنا إلى حد كبير على الوحدة بشأن هذا الملف. وأود أن أوصل دعوة أعضاء المجلس الجدد والحاليين إلى السعي من أجل تحقيق هذا التقدم. إنه ملف مهم يستحق هذه الوحدة. وفي سياق تجربتنا القصيرة المعترف بها، وجدنا أن الغرض من المجلس قد ثبتت صلاحيته مرارا وتكرارا من خلال إمكانات العمل الدبلوماسي وممارسته. وكان شرفا وامتياز استثنائيين لي أن أخدم مع وفد اليابان في صياغة مشاريع القرارات بشأن أفغانستان، وهم يحظون بثقتنا ودعمنا الكاملين فيما يواصلون قيادة هذا الملف في العام المقبل.

**السيدة براون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** إن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز السلام والاستقرار وحقوق الإنسان في أفغانستان. ويبحث القرار 2721 (2023) برسالة واضحة إلى

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غابون وغانا وموزامبيق - أعرب عن التقدير لليابان والإمارات العربية المتحدة على جهودهما التي توجت باتخاذ القرار 2721 (2023). ويتجلى التصميم المشترك للمجلس على معالجة الحالة المثيرة للقلق في أفغانستان في تأكيدنا على الدور الذي لا غنى عنه للمرأة والوظيفة المحورية لفريق الاتصال الدولي والإسهام الفريد الذي يمكن أن يقدمه مبعوث خاص للأمين العام في استكمال عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. واليوم، بينما نؤكد من جديد التزامنا بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، فإن تصويت الأعضاء الأفارقة الثلاثة مؤيدين لهذا القرار يؤكد تفانينا في تعزيز مستقبل ينعم فيه الأفغان بالسلام والاستقرار والازدهار ولا يُقضى فيه أحد. إن القرار المتخذ منذ لحظات ليس إجرائياً فحسب، بل إنه يمس أيضاً عدة شواغل حاسمة الأهمية. وفي هذا الصدد، ندعو طالبان إلى التراجع عن سياساتها التمييزية تجاه النساء والفتيات الأفغانيات. ويجب أن تعمل على الاستعادة الفورية لحقوق جميع الأفغان في التعليم والعمل - وهي حقوق مكرسة بموجب القانون الدولي وذات أهمية بالغة لإدماج أفغانستان الكامل في المجتمع الدولي.

ونشجع أيضاً على عقد اجتماع للمبعوثين والممثلين الخاصين المعنيين بأفغانستان، مما سيتيح فرصة لا تقدر بثمن للتداول بشأن التوصيات المنبثقة عن التقييم المستقل (انظر S/2023/856). وخلال الاجتماع الدولي المتوخى، يشجع الأعضاء الأفارقة الثلاثة إجراء مناقشات صريحة وقوية تفضي إلى إجراءات عملية لزيادة المشاركة الدولية وبذل جهود متماسكة ومنسقة واتخاذ خطوات عملية لتحسين الحالة الإنسانية والسياسية والأمنية على أرض الواقع.

فيما يتعلق بدور بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، يؤكد الأعضاء الأفارقة من جديد دعمهم لولايتها وجهودها الجارية. إن الطريق أمام أفغانستان محفوف بالتحديات ولكنه طريق يجب أن نجتازه مع الأفغان، في حين نظهر عزمنا والتزامنا ودعمنا القاطع فيما يتعلق بحقوق الشعب الأفغاني وآماله وأحلامه التي لا يمكن ولا يجب تجاهلها.

حركة طالبان والشعب الأفغاني والعالم. وهو يبين أن مجلس الأمن يؤيد عملية تندمج أفغانستان عبرها في المجتمع الدولي من خلال الوفاء بالتزاماتها الدولية. ويُظهر القرار أيضاً دعم الأمم المتحدة المستمر لشعب أفغانستان وتوفر نتائج التقييم المستقل (انظر S/2023/856) توصيات واضحة لمواجهة التحديات المقبلة.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء المراسيم القمعية التي أصدرتها طالبان ضد النساء والفتيات وعدم رغبتها في تعزيز الحكم الشامل للجميع. وتهدد تلك القرارات بإلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بالمجتمع الأفغاني وتبعد طالبان أكثر عن مسار تطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة دعوة القرار إلى تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة معني بأفغانستان. وسيكون المبعوث الخاص في وضع جيد لتنسيق العمل الدولي بشأن أفغانستان، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة السياسية ذات الصلة وأصحاب المصلحة في أفغانستان، لتحقيق الأهداف المحددة في القرار. وإجمالاً، يشكل القرار 2721 (2023) خطوة إلى الأمام في دفع جميع الأطراف للسير في اتجاه بناء بقدر أكبر.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أولاً، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المشاركين في الصياغة - الإمارات العربية المتحدة واليابان - ليس على جهودهما الدؤوبة بشأن هذا النص الهام فحسب، بل أيضاً على إبداعهما ومثابرتهما اللذين أديا إلى إصدار المجلس تكليفاً بإجراء التقييم المستقل بشأن أفغانستان (انظر S/2023/856) والذي نفذه باقتدار كبير السفير فريدون سينيرلي أوغلو.

كما قلنا عدة مرات في هذه القاعة، ينبغي أن نغتنم زخم التقييم المستقل على أمل التأثير على المسار السلبي الحالي لأفغانستان. وفي الوقت نفسه، تقع على عاتق طالبان مسؤولية الوفاء بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك بالتراجع الفوري عن السياسات التي تقيد حقوق المرأة وحرياتنا الأساسية. ولذلك، نشجع جميع الأطراف، بما في ذلك أصحاب المصلحة الأفغان والدوليون، على المضي قدماً بتوصيات التقييم المستقل والعمل من أجل بناء أفغانستان تعيش في سلام مع شعبها وجيرانها والمجتمع الدولي.

وأعربت الصين والاتحاد الروسي عن هذه الشواغل في المشاورات واقترحا تعديلات بناء لمشروع النص المتعلق بالمسائل ذات الصلة. ومع ذلك، لم يتم الأخذ بها. ومن دواعي الأسف البالغ أننا اضطررنا للامتناع عن التصويت على النص الآن. ويحدونا الأمل في أن يمضي الأمين العام قدماً بحذر عندما يتعلق الأمر بتعيين مبعوثين خاصين وأن يواصل تعزيز الاتصال والتفاعل مع السلطات الأفغانية وأن يسعى إلى إيجاد الحلول الصحيحة.

لقد أثبت تاريخ أفغانستان في العقدين الماضيين، مرارا وتكرارا، أن الحلول المفروضة من الخارج مألها الفشل لا محالة. والحل الحقيقي للمسألة الأفغانية يقع في نهاية المطاف على عاتق الشعب الأفغاني نفسه. وفي تلك العملية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتواصل بفعالية مع السلطات الأفغانية وأن يشارك معها لتقديم الدعم والمساعدة بطريقة بناءة.

**السيدة إيفستيفنغا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):** امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار 2721 (2023) بشأن التقرير التقييمي المستقل بشأن أفغانستان (انظر S/2023/856). ونحن ممتنون لدولة الإمارات العربية المتحدة واليابان، بوصفهما شريكين في الصياغة بشأن الملف الأفغاني، على جهودهما في إعداد القرار. ونعرب عن تقديرنا الكبير للإسهام الشخصي لفريق الإمارات العربية المتحدة بأكمله في تعزيز نهج شامل تجاه أفغانستان، وهو ما ورد في تقرير التقييم الذي صاغه المنسق الخاص، السيد فريدون سينيرلي أوغلو. وكما ذكرنا مراراً، فإن العديد من الأفكار الواردة فيه تتناغم مع النهج العامة للشركاء الإقليميين لتسوية الحالة في أفغانستان. ولا يزال من الضروري ضمان السلام والأمن المستدامين في البلد، لأن ذلك هو مفتاح الاستقرار في المنطقة وخارجها.

ونشاطر واضعي القرار رغبتهم في تغيير الوضع الراهن ودفع المجتمع الدولي نحو زيادة التعاون العملي مع سلطات الأمر الواقع، الأمر الذي من شأنه أن يمكّن من تقديم دعم واسع النطاق للقضاء على الآثار السلبية للتدخل العسكري، واستعادة الدعم المستدام للتنمية

وإذ نتطلع إلى مستقبل من التعاون المتجدد مع أفغانستان، نأمل أن تساعدنا توصيات التقييم الاستراتيجي المستقل في نقل أعمالنا من ظلال التشاؤم إلى إنسانية ومسؤولية مشتركتين عن بناء أفغانستان تتمتع بالسلام الدائم والتنمية المستدامة والحكم الشامل للجميع والتي يمكن فيها لكل امرأة وكل رجل وكل طفل العيش بكرامة وأمل. وبروح التفاؤل والشعور بالواجب تلك، صوت الأعضاء الأفارقة مؤيدين للقرار. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء والشعب الأفغاني لبدء فصل جديد من القدرة على الصمود والتجديد لأفغانستان.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** في آذار/مارس، كلف مجلس الأمن الأمين العام بإجراء تقييم مستقل لتشجيع تنسيق المواقف والإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي بشأن أفغانستان. وتشكر الصين المنسق الخاص وفريقه على عملهم. ونرى أن التوصيات الواردة في تقرير التقييم (انظر S/2023/856) جديرة بالدراسة المتأنية.

ما فتئت الصين ترى أنه عند معالجة القضايا الساخنة، ينبغي أن تستند الإجراءات التي يتخذها المجلس والأمين العام، بما في ذلك تعيين مبعوثين خاصين، إلى الاتصال الشامل مع البلدان المعنية واحترام آرائها. ولذلك، نرى أن متابعة المجلس للتقييم المستقل ينبغي أيضاً أن تستند إلى الاتصال الكامل مع السلطات الأفغانية ومع احترام آرائها، على ألا تُتخذ القرارات إلا بعد مشاورات مكثفة مع مختلف أصحاب المصلحة.

إن تعيين مبعوث خاص قسراً، مع تجاهل آراء البلد المعني، قد لا يؤدي إلى عجز المبعوث الخاص عن أداء مهامه فحسب، بل ربما يزيد أيضاً من العداة والمواجهة بين المجتمع الدولي والسلطات الأفغانية، الأمر الذي يتعارض تماماً مع الرسالة التي وجهها التقييم المستقل لزيادة التواصل البناء مع السلطات الأفغانية.

ومن الواضح أن أعضاء المجلس ما زالوا الآن منقسمين بشأن متابعة تنفيذ تقرير التقييم وأن السلطات الأفغانية، من جانبها، لا تزال لديها تحفظات على بعض التوصيات. ولذلك، يبدو من قبيل التسرع أن يفرض المجلس اتخاذ قرار يمكن أن تكون له آثار عكسية.

كل الدعم اللازم لتنفيذ تلك المهمة والتعاون مع جميع الشركاء الذين يسعون إلى تحقيق نفس الأهداف.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** إن فرنسا مقتنعة بجدوى وضع استراتيجية موحدة في أفغانستان. وفي هذا الصدد، يوفر التقييم المستقل الذي يقوده المنسق الخاص سينيرلي أوغلو (انظر S/2023/856) مدخلات مفيدة للمناقشات التي ستجرى بين الجهات المعنية. ولهذا السبب صوتت فرنسا اليوم تأييداً للقرار 2721 (2023) الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة واليابان، وللتين نتقدم لهما بالشكر. من خلال هذا القرار، تسلّم فرنسا بأهمية زيادة هيكله التنسيق السياسي والإنساني للمجتمع الدولي في أفغانستان.

وستساعد فرنسا على وضع خريطة طريق تمكّن من إعادة بناء أفغانستان تحترم التزاماتها في إطار المجتمع الدولي. ومع ذلك، دعونا نضع في اعتبارنا أن المطالب التي حددها قرار مجلس الأمن 2593 (2021) من حركة طالبان لا تزال الشرط الذي لا مفر منه لكي يتعامل المجتمع الدولي مع طالبان. وتدين فرنسا الاضطهاد المنهجي الذي تمارسه طالبان للشعب الأفغاني. إن سياسة الفصل تستبعدهم من الحياة في بلدهم، مما يعيق أي فرص لإعادة الإعمار. وستواصل فرنسا متابعة الحالة عن كثب لضمان أن المطالب الخمسة، ولا سيما المطلب المتعلق باحترام حقوق المرأة، تستمر في توجيه عملنا. ويجب على مجلس الأمن أيضاً أن يولي اهتماماً محصّماً لذلك وللتنفيذ الكامل للقرار 2593 (2021) بجميع أبعاده. فمصادقيتنا تتوقف على ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة 10/25.

البلد وازدهاره، وتيسير إعادة الإدماج دولياً. ويسرنا أن يتضمّن النص أحكاماً بشأن المسائل الملحة، بما في ذلك القضاء على التهديدات الإرهابية وأخطار المخدرات، وتقديم المساعدة الإنسانية، واحترام حقوق الإنسان، وأهمية إنشاء هيكل للتعاون بغية جعل الأنشطة والإجراءات السياسية والإنسانية في الميدان أكثر اتساقاً، فضلاً عن خريطة طريق موضوعية.

وما زلنا نعتقد أن هناك حاجة إلى إجراء مناقشات متأنية وواسعة النطاق للتوصيات، بما في ذلك إجراء مشاورات مع سلطات الأمر الواقع. ومن المهم إجراء تقييم رصين للحالة على أرض الواقع، مع مراعاة رد فعل حركة طالبان نفسها. وما فتئنا نتكلم عن ذلك منذ البداية، وسيتوقف إحراز تقدم في الملف الأفغاني على ذلك الأمر. إن محاولات إملاء مسارات التنمية على أفغانستان وإرغامها على اتباع ما يميله الآخرون، بما في ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة، تؤدي إلى نتائج عكسية ومن غير المرجح أن تثمر عن نتائج. يتضمن تاريخ البلاد العديد من الأمثلة المحزنة لمثل هذه الجهود.

وفي ذلك الصدد، ننطلق من افتراض أن الأمين العام سيتشاور مع سلطات الأمر الواقع عند تعيين المبعوث الخاص وسيأخذ في الاعتبار آراء جميع أعضاء المجلس. وهذا شرط أساسي أصررنا عليه منذ البداية. ونود أن نكون واضحين تماماً: لن نؤيد قراره دون موافقة سلطات الأمر الواقع. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن إخراج حل المشكلة الأفغانية من المأزق لن يأتي إلا بالحوار المتسق والمتأن مع سلطات الأمر الواقع ورفض بعض المانحين الغربيين للشعارات الرنانة المعتادة والتلاعب بالمعونة الإنسانية. وستواصل روسيا، من جانبها، تقديم